الصباح الاقتصادية
14
العدد 3659 - السنة الثالثة عشرة
الجمعة 8 رمضان 1441 - الموافق 1 مايو 2020
Friday 1 May 2020 - No.3659 - 13 th Year

الشركة تمتلك 30 مليون دينار احتياطيات نقدية

بودي: الوضع المالي لـ«الجزيرة» قوي..ويمكننا الصمود أكثر من عامين

■ الطاقم التنفيذي الرئيسي قرر «اختيارياً» تخفيض الرواتب والمصاريف بما يصل إلى النصف في ظل الأزمة

■ إنهاء الخدمات الذي جرى أواخر فبراير وأوائل مارس شمل جميع مستويات الموظفين

■ لا ننظر للربح والخسارة في 2020 وهدفنا هو كيفية الاستعداد لسنة 2021

■ توقعات بفتح المطارات الإقليمية في يوليو المقبل وأن تعود حركة السفر تدريجياً إلى نهاية 2020

■ الشركة حولت 3 أو 4 طائرات من طائراتها إلى عمليات الشحن في ظل الأزمة الحالية

■ المشاركة في إعادة الكويتيين من الخارج تعوض جزءاً من دورة العمل المفقودة بسبب الأزمة

مروان بودي

قال رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة إن الشركة قادرة على الصمود لنحو 27 شهرا قادمة في ظل أزمة فيروس كورونا الحالية، بالاعتماد على الاحتياطيات المالية الموجودة لديها.

وقال مروان بودي إن المركز المالي للشركة «قوي» إذ لديها احتياطيات نقدية قدرها 30 مليون دينار (96.95 مليون دولار) كما أن مجلس الإدارة قرر العدول عن توصيته السابقة بتوزيع أرباح نقدية عن 2019 حرصا على توافر السيولة لدى الشركة لمرحلة ما بعد أزمة «كورونا».

وتعاني شركات الطيران في العالم وسط تعطل حركة السفر بسبب الإجراءات المفروضة لاحتواء تفشي فيروس كورونا.

وأوضح بودي أن طيران الجزيرة أنهت خدمات 320 موظفا يشكلون نحو 37 بالمائة من موظفيها بسبب جائحة كورونا.

وبين بودي أن إنهاء الخدمات الذي جرى أواخر فبراير وأوائل مارس شمل جميع المستويات من طواقم الطيارات والموظفين الأرضيين إلى الموظفين المساندين.

وقال: «كنا منصفين مع موظفينا واعطيناهم حقوقهم بالكامل. في البداية كانت إجازات، لكن كنا صريحين بعدها مع انفسنا ومع الموظفين بان الوضع لا يُحتمل. العملية ليست شهرا او شهرين».

واضاف ان الطاقم التنفيذي الرئيسي قرر «اختياريا» تخفيض الرواتب والمصاريف بما يصل إلى النصف في ظل الأزمة.

واشار بودي إلى ان طيران الجزيرة على تواصل دائم مع الجهات الحكومية لكن ليس لديها حاجة حالياً لمساعدات آنية سريعة.

وتابع: «لم نطلب مساعدات، لكن ما نتطلع إليه هو كيفية المشاركة مع حكومة الكويت في وضع الحوافز لتنشيط حركة الاقتصاد ومنها قطاع الطيران».

وعن إمكانية طلب قروض من البنوك، قال إن الشركة مكتفية بما لديها حاليا من أموال لكنها قد تلجأ للاقتراض إذا وجدت فرصا استثمارية مغرية لشراء الطائرات والأصول في مرحلة ما بعد الأزمة.

وقبل الأزمة الحالية كانت طيران الجزيرة تسير رحلات إلى 37 وجهة في الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا باسطول من 14 طائرة مستأجرة بالكامل.

وتابع بودي: «لا ننظر للربح والخسارة في 2020 وهدفنا هو كيفية الاستعداد لسنة 2021. لا نستطيع أن نقول إنه سيكون (هناك تكبد) خسائر أم لا. قد يكون هناك نقطة تعادل أو أرباح قليلة، لكن هناك احتمالية (خسائر). كلها تعتمد على النصف الثاني من العام الحالي».

وتوقع بودي أن تستمر الشركة بالعمل حتى يوليو في إعادة مواطني الكويت من الخارج إضافة إلى ترحيل الوافدين مخالفي الإقامة.

كما توقع أن تفتح المطارات الإقليمية في يوليو المقبل وأن تعود حركة السفر تدريجيا إلى نهاية 2020.

وقال: «المؤشرات تبين أن الناس محتاجة للسفر وسوف تسافر لكن السفر سيكون إقليميا أكثر مما هو دولي، وهذه فرصة للجزيرة»، مُستبعدا أن تعود الأوضاع إلى طبيعتها قبل التوصل إلى لقاح لفيروس كورونا.

وأوضح أن طيران الجزيرة حولت 3 أو 4 طائرات من طائراتها إلى عمليات الشحن في ظل الأزمة الحالية، وسوف تستمر كذلك لنحو 6 إلى 9 أشهر، مُضيفاً أن أسعار الشحن تضاعفت 3 أو 4 مرات في الفترة الأخيرة لكن الشركة تسعى للعودة إلى رحلاتها التجارية لنقل الركاب، لاسيما أن طائراتها من طراز إيه320 ليست مخصصة للشحن.

وبين بودي أن مشاركة طيران الجزيرة في إعادة الكويتيين من الخارج تعوض جزءا من دورة العمل المفقودة بسبب أزمة كورونا وتمكنها من دفع جزء من المصاريف، مُبينا أن طائرات الشركة تعمل حاليا بنحو 60 بالمائة من طاقتها.

وقال إن الشركة كانت تنتظر استلام 3 طائرات، لكن حدث تأخير من المصنعين بعد الأزمة، متوقعا تأجيل استلام الطائرات لمدى طويل لكنه لم يرجح إلغاء الصفقة.

وأردف بودي بالقول: «الآن لا نتطلع لعقد شراء كبير من المصنعين لكن ننظر إلى الفرص، لتلتقطها من السوق في الوقت الحالي». وارتفعت أرباح «الجزيرة» في العام الماضي 124.1 بالمائة، لتصل إلى 14.9 مليون دينار، مدعومة بنمو بنسبة 20.6 بالمائة في عدد المسافرين الذي بلغ 2.4 مليون مسافر، وبارتفاع 25.9 بالمائة في الإيرادات التشغيلية التي بلغت 103.7 مليون دينار.

انتخاب مجلس الإدارة الجديد

عمومية «المركز» تقر توزيعات نقدية 5 % للمساهمين عن 2019

جانب من العمومية

عقد المركز المالي الكويتي «المركز» اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بتاريخ 28 إبريل 2020.

وصرح ضرار يوسف الغانم، رئيس مجلس إدارة «المركز» في البيان الافتتاحي للجمعية: «يتزامن انعقاد هذه الجمعية مع تفشي وباء كورونا في دولة الكويت وكافة دول العالم، وهنا نشيد بالتوجيهات والمتابعة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وتنفيذها من قبل مجلس الوزراء الموقر برئاسة سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح بالسرعة والحكمة لمواجهة التداعيات الصحية والأمنية لهذه الأزمة.»

وأشار الغانم: «لقد نتج عن تفشي وباء كورونا تجميد الأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية بشمولية لا مثيل لها في التاريخ الحديث. وتزامن ذلك مع انهيار أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، ما صاحب ذلك من انعكاسات سلبية على الأسواق المحلية والعالمية. ولقد اتخذت دول العالم بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي إجراءات مالية وقانونية لمعالجة نتائج تجميد الاقتصاد وانعكاسها على الكونات الإنتاجية والاجتماعية وتخفيض الأعباء على القوى العاملة والحد من الإفلاسات في الأسواق المحلية.»

وأضاف: «واستدادا للحزمة الاقتصادية التي أعلن مجلس الوزراء خطوطها العريضة يوم الخميس الموافق 31 مارس 2020، طرح محافظ بنك الكويت المركزي، بصفته رئيس اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي، خلال المؤتمر الصحفي، خطة معالجة تدفق السيولة إلى النشاط الاقتصادي من خلال المصارف المحلية وبدعم جزء من الفوائد من بنك الكويت المركزي. وإن كانت الرؤية لم تتبلور بعد حتى هذه اللحظة حول تأثير هذه المعالجة على الاقتصاد المحلي على المدى القصير او المتوسط، فإننا في شركة المركز المالي الكويتي نتابع عن كثب هذه الإجراءات وتبعياتها على الاقتصاد الوطني.

وبمناسبة حلول شهر رمضان المبارك نتقدم باسمي آيات التهاني و التبريكات، أعاده الله عليكم بالخير والبركات متمنين لوطننا الحبيب الأمان والسلام، فإننا نسأل الله ان تنجلي هذه الغمة عاجلا لا آجلا عن أوطاننا والعالم اجمع.»

ومن ثم انتقل الغانم إلى مناقشة جدول أعمال الجمعية العامة واستهلها برثاء المرحوم الشيخ / حمود صباح سالم الصباح، نائب رئيس مجلس الإدارة، الذي فارقنا في نوفمبر 2019، والذي كان له مساهمة فعالة خلال عضويته في مجلس الإدارة منذ عام 2002 رحمه الله وأسكنه فسيح جناته ولعائلته الصبر والسلوان.

وعند الانتقال إلى مناقشة جدول الأعمال، وافقت الجمعية على جميع البنود بما فيها تعديل البندين رقم 9 و10 ، حيث أقرت الجمعية العمومية خفض التوزيعات النقدية للمساهمين عن عام 2019 من 10% (بواقع 10 فلس للسهم الواحد) إلى 5% (بواقع 5 فلس للسهم الواحد)، وذلك بناءً على مقترح تقدم به وكيل عن مساهمين يملكون (16.63%) من أسهم الشركة. وتمت الموافقة بالإجماع على تخفيض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بناء على مقترح تقدم به رئيس مجلس الإدارة.

واعتمدت الجمعية العمومية انتخاب مجلس الإدارة الجديد والذي يتكون من ضرار يوسف الغانم، و فيصل عبد العزيز الجلال، و أيمن عبد اللطيف الشايع، و فهد يعقوب الجوعان، و عادل محمد الغنام، و عمران حبيب حيات، و فهد سليمان الدلالي.

كما انعقدت الجمعية العمومية غير العادية وتمت الموافقة على جميع بنودها.

وختاما، شكر الغانم المساهمين والحضور وأسرة «المركز» على مثابرتهم في دعم الشركة، متمنيا من العلي القدير أن تنجلي هذه الغمّة عاجلا لا آجلا عن أوطاننا جميعا.

مؤشرات البورصة تتمسك ببريقها الأخضر في رمضان

جلسة صباحية للبورصة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 86ر5 نقطة ليبلغ مستوى 4975ر3 نقطة بنسبة صعود 1ر77 في المئة.

وتم تداول أسهم بلغت كميتها 220ر6 مليون سهم عبر 8901 صفقة نقدية بقيمة ناهزت 43ر2 مليون دينار (نحو 146ر88 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنحو 78ر6 نقطة ليبلغ 4226ر4 نقطة بنسبة صعود قدرها 1ر90 في المئة من خلال 110ر3 مليون سهم عبر 3515 صفقة نقدية بلغت قيمتها 6ر3 مليون دينار (نحو 21ر42 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 90ر5 نقطة ليبلغ 5356ر2 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر72 في المئة من خلال 110ر3 مليون سهم تمت عبر 5386 صفقة بقيمة 36ر8 مليون دينار (نحو 125ر12 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) بنحو 70ر7 نقطة ليبلغ 4187ر2 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر72 في المئة من خلال 89ر2 مليون سهم عبر 2854 صفقة نقدية بقيمة 5ر8 مليون دينار (نحو 19ر72 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (دانة) و(التعمير) و(وطنية د ق) و(صكوك) أما شركات (أهلي متحد) و(الدولي) و(المستثمرون) و(بيتك) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (المتكاملة) و(سكب ك) و(يوتيكاب) (كفيك) الأكثر انخفاضا.

«يوباك»: جائحة «كورونا» ستنعكس سلبا على مختلف قطاعات الشركة

قالت شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية (يوباك)، إن تأثير جائحة كورونا سوف تنعكس على أعمال الشركة في مختلف القطاعات المرتبطة بنشاط الشركة.

وأضافت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أمس الخميس، أن من المتوقع أن يكون التأثير السلبي للفيروس على إيرادات مشروع ديسكفري بحدود 300 ألف دينار إلى 400 ألف دينار، وأوضحت "يوباك" أن التأثير السلبي العام لازمة على للركز المالي للشركة لا يمكن تحديده في الوقت الحالي. كانت أرباح الشركة تراجعت 3.9 بالمائة في العام الماضي، لتصل إلى 9.33 مليون دينار، مقابل 9.71 مليون دينار أرباح عام 2018.

الطلب العالمي على الذهب يرتفع خلال الربع الأول

شهد الطلب العالمي على الذهب زيادة طفيفة خلال الربع الأول من العام الجاري، بدعم الطلب الاستثماري الناجم عن رغبة المستثمرين في حيازة الأصول الآمنة مع انتشار وباء كورونا.

ووفقا للتقرير الفصلي الصادر عن مجلس الذهب العالمي أمس الخميس، فإن الطلب العالمي على الذهب ارتفع بنحو 1 بالمائة في الثلاثة أشهر المنتهية في مارس الماضي ليصل إلى 1083.8 طن.

وتأتي الزيادة في الطلب العالمي على المعدن الأصفر بدعم الطلب الاستثماري الذي كان مدفوعا بالسعي نحو حيازة الملاذات الآمنة وسط تفشي وباء "كوفيد-19" العالمي، مما عوض الضعف في القطاعات التي تركز على المستهلكين.

وبحسب التقرير الفصلي، فإن تفشي وباء كورونا، والذي اجتاح العالم خلال الربع الأول، كان العامل الأكبر الذي أثر في الطلب على الذهب.

وجذبت صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب تدفقات داخلة ضخمة بلغت 298 طن، ما دفع الحيازات العالمية إلى مستوى قياسي جديد يبلغ 3185 طن بنهاية الربع الأول من هذا العام.

في حين أن إجمالي استثمارات السبائك والعملات الذهبية تراجع بنحو 6 بالمائة على أساس سنوي إلى 241.6 طن، مع هبوط الطلب على السبائك بنحو 19 بالمائة إلى 150.4 طن متجاوزا قفزة قوية في الطلب على العملات الذهبية تبلغ 36 بالمائة لتصل إلى 76.9 طن.

وأوضح التقرير أن الطلب على المجوهرات تلقى ضربة من تأثيرات تفشي الوباء، حيث هبط الطلب في الربع الماضي بنحو 39 بالمائة على أساس سنوي إلى مستوى قياسي متدني عند 325.8 طن.

وكان هذا الهبوط في الطلب على المجوهرات مدفوعا بانخفاض 65 بالمائة من الطلب في الصين، والتي تعد أكبر سوق مستهلك للمجوهرات. وطبقا لمجلس الذهب، فإن البنوك المركزية استمرت في شراء الذهب خلال أول 3 أشهر من العام بكميات كبيرة، رغم أن وتيرة الشراء كانت أقل من المسجلة في الربع الأول من 2019.

وبلغ صافي مشتريات البنوك المركزية 145 طن في الأشهر من يناير وحتى مارس الماضي، وهو أقل بنحو 8 بالمائة على أساس سنوي. وأعلنت روسيا أنها ستعلق برنامج الشراء طويل الأجل من أبريل ، مما يشير إلى تباطؤ حاد في صافي الشراء العالمي، بحسب التقرير. وعلى صعيد آخر، أضر الفيروس كذلك بالمعروض العالمي من الذهب الذي تراجع بنحو 4 بالمائة في الربع المنتهي في مارس الماضي على أساس سنوي إلى 1066.2 طن.

وجاء انخفاض المعروض مع هبوط إنتاج المناجم إلى أدنى مستوى في خمسة أعوام عند 795.8 طن في الربع الماضي بانخفاض 3 بالمائة على أساس سنوي.